الشرع يؤكد أن لا نية لسوريا للدخول إلى لبنان

○ أحمد الشرع.

دمشق – (أ ف ب): أكد الرئيس السوري أحمد الشرع أمام زوّاره، أنّ لا نية لدمشق للدخول إلى لبنان، معتبرا أن ما يُتداول بهذا الشأن لا يعدو كونه شائعات، وفق ما أفاد مصدران كانا حاضرين في اللقاء وكالة فرانس برس أمس الجمعة. وكان مصدر دبلوماسي أفاد فرانس برس الخميس، بأنّ الولايات المتحدة تضغط على سوريا منذ بدء الحرب بين إسرائيل وحزب الله في لبنان في 2 مارس، من أجل التدخل ضدّ حزب الله في هذا البلد المجاور الذي تتشارك معه حدودا طويلة.

وقال أحد المصدَرين طالبا عدم كشف اسمه الجمعة، إن الشرع تطرّق إلى الملف اللبناني خلال لقائه في قصر الشعب وفدا ضمّ أكثر من 70 من وجهاء وأعيان محافظة ريف دمشق. وبحسب المصدر، فقد أكد أنّ «ما يُتداول بشأن دخول سوريا إلى لبنان لا يعدو كونه شائعات». وكانت الرئاسة السورية أفادت الخميس عن إجراء هذا اللقاء، مشيرة إلى أنّه تناول قضايا خدمية وتنموية تهم أبناء محافظة ريف دمشق. ولم يتطرق البيان الرسمي إلى تصريحات الشرع بشأن لبنان.

وتأتي تصريحات الشرع في وقت تستمر الحرب بين إسرائيل وحزب الله في لبنان رغم إعلان وقف لإطلاق النار، وفي ظل إجراء مفاوضات مباشرة بين السلطات اللبنانية والدولة العبرية، الأمر الذي يعترض عليه حزب الله بشدّة. وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ألمح أخيرا إلى إمكان الطلب من سوريا التدخل ضد الحزب المدعوم من إيران. وقال: «أريد أن يحظى لبنان بحياة أفضل. أريد أن أرى هجوما أكثر دقة على حزب الله»، مضيفا «يمكننا مساعدتهم في ذلك، أو يمكننا أن نوصي سوريا».

والخميس، قال المتحدث باسم وزارة الداخلية السورية نور الدين البابا في مقابلة تلفزيونية، إن دمشق تقف إلى جانب الرئيس اللبناني جوزيف عون في «الحفاظ على أمن لبنان وسيادة الدولة اللبنانية»، مضيفا أن «القبول اللبناني والتنسيق مع الشقيق لبنان هو الركيزة الأساسية لأي دور ممكن أن تساعد فيه سوريا في حل الملفات اللبنانية».

وبشأن تصريحات ترامب، قال البابا إن «الجانب السوري واللبناني هما الأقدر على تفسير هذه التصريحات والاتفاق على الصيغة التي تخدم البلدين ضمن الرؤية العربية المشتركة». ولا تزال العلاقات بين البلدين مثقلة بإرث عقود من النفوذ السوري في لبنان، قبل انسحاب القوات السورية من الدولة الجارة في عام 2005، إضافة إلى ملفات عالقة، بينها ترسيم الحدود واللاجئون السوريون والتنسيق الأمني.

فرنسا: شركة إسرائيلية ربما تدخلت في انتخابات نيويورك واسكتلندا

باريس – (رويترز): قالت وكالة فيجينوم الفرنسية المعنية بكشف المعلومات المضللة يوم الخميس إن شركة بلاك كور الإسرائيلية، المشتبه في تورطها في التدخل في الانتخابات المحلية الفرنسية التي جرت في مارس، يُشتبه أيضا في تورطها في التدخل في الانتخابات بمدينة نيويورك وفي اسكتلندا وفي ممارسة أنشطة في أنجولا وتوجو.

وفي الشهر الماضي، ذكرت رويترز أن السلطات الفرنسية تشتبه في أن شركة بلاك كور مسؤولة عن حملة تشويه عبر الإنترنت استهدفت ثلاثة مرشحين في الانتخابات البلدية من حزب فرنسا الأبية المنتمي الى تيار أقصى اليسار والمناصر للفلسطينيين.

وقال مارك أنطوان بريلان رئيس فيجينوم في مؤتمر صحفي الخميس بحضور رئيس الوزراء الفرنسي سيباستيان ليكورنو إن العمل التقني قادهم إلى بلاك كور. وقدمت فيجينوم لاحقا تقريرا مفصلا عن أنشطة يشتبه في أن بلاك كور تنفذها على مستوى العالم.

وأضاف «لم يقتصر أسلوب العمل هذا على الانتخابات البلدية في فرنسا... يبدو أنه تم استخدامه أيضا لتنفيذ عمليات تدخل رقمي أجنبي في بلدان أو مناطق أخرى، مثل أنجولا وتوجو والانتخابات في اسكتلندا وفي الانتخابات البلدية لعام 2025 في نيويورك».

غير أن بريلان قال إنه لم يتضح بعد من كلف بلاك كور بالتدخل في فرنسا.

وأضاف «لم تسفر تحقيقاتنا عن تحديد الجهة الراعية، إن وجدت، وراء هذا التدخل الرقمي الأجنبي».

وقال ليكورنو إن الحكومة الفرنسية طلبت من إسرائيل توضيحات بشأن تصرفات بلاك كور، بالإضافة إلى المساعدة في محاولة كشف هوية من يقف وراء حملة التشويه.

وأضاف «لا أشك للحظة في أنه لو تورطت مجموعة فرنسية خاصة موجودة على الأراضي الفرنسية في تدخل رقمي أجنبي في إسرائيل، لكانت فعلت الشيء نفسه مع سفيرها».

ولم يذكر بريلان صراحة من تم استهدافه في انتخابات مدينة نيويورك العام الماضي التي فاز بها زهران ممداني. ورغم أن فوزه أسعد الكثير من الشبان اليهود التقدميين، فقد أثار قلق سكان نيويورك الأكثر تمسكا بالموقف التقليدي المؤيد لإسرائيل بسبب دعمه الصريح للقضية الفلسطينية.

في تقرير لاحق، ذكرت فيجينوم أنها رصدت حسابات مرتبطة ببلاك كور تستهدف جون سويني رئيس وزراء اسكتلندا.

وصف سويني الوضع في غزة بأنه «كارثة إنسانية من صنع الإنسان»، قائلا إن ما حدث في القطاع الفلسطيني قد يكون إبادة جماعية، لافتا إلى سقوط قتلى من المدنيين والدمار واسع النطاق وتصريحات مسؤولين إسرائيليين. وقال سويني في رسالة بريد إلكتروني «التقارير عن محاولات جهات خبيثة التدخل في انتخابات البرلمان الأسكتلندي مثيرة للقلق البالغ». ودعا الحكومة البريطانية، التي قال إنها هي «المسؤولة عن الأمن القومي»، لأن تولي «التصدي للتدخل الإلكتروني من دول معادية أولوية قصوى». ولم يرد مسؤولون من الحزب الوطني الاسكتلندي على طلبات للتعليق.

○ زهران ممداني.

السجن 30 عاما بحق الرئيس الكوري الجنوبي السابق على خلفية إرسال مسيرات إلى الشمال

○ الرئيس الكوري الجنوبي السابق المدان. (أ ف ب)

سيول – (أ ف ب): حُكم على الرئيس الكوري الجنوبي السابق يون سوك يول أمس الجمعة بالسجن 30 عاما لإرساله مسيّرات إلى كوريا الشمالية، في خطوة قال المدّعون إن الهدف منها كان اختلاق ذريعة لإعلان الأحكام العرفية في ديسمبر 2024. وتسبب إرسال الطائرات المسيرة التي ذكرت بيونج يانج أنها تضمنت إسقاط منشورات دعائية، في تصاعد حاد للتوترات العسكرية بين البلدين في أكتوبر 2024. وكان المدعون المكلفون القضية قالوا في أبريل الماضي: إن مساعي يون لـ«فبركة ظروف حرب» بالمسيّرات قوضت الأمن القومي.

وأفاد ناطق باسم محكمة منطقة سيول المركزية وكالة فرانس برس، بأن يون «حكم عليه بالسجن 30 عاما» بالتهم الموجهة إليه. وقال القضاة في قرارهم الصادر أمس الجمعة: إن عملية إرسال يون للطائرات المسيّرة «انطوت على استخدام القدرات العسكرية لكوريا الجنوبية لأغراض خاصة» إضافة إلى «تحقيق مكاسب سياسية». وأضافوا أن الصلاحيات الممنوحة للرئيس، بمن فيها القيادة العليا للقوات المسلحة وسلطة إعلان الأحكام العرفية، يجب أن تُمارس لحماية بقاء البلاد وأمنها. وأوضح المدّعون أيضا أن تلك العملية أدت إلى تصعيد التوترات مع كوريا الشمالية وتسببت في تسريب معلومات تصنف سرية، بما فيها تفاصيل بشأن القدرات العسكرية للبلاد، عقب تحطم المسيّرات، وفق وكالة «يونهاب» للأنباء.

ويأتي هذا الحكم بعد صدور حكم سابق بحق يون في فبراير الماضي بالسجن مدى الحياة بتهمة قيادة تمرد استهدف «شل حركة» البرلمان في كوريا الجنوبية عبر إعلان الأحكام العرفية. ومساء 3 ديسمبر 2024، أعلن في خطاب متلفز على نحو مفاجئ فرض الأحكام العرفية، وأرسل الجيش إلى البرلمان لإسكاته. ولم يستمر انقلابه سوى ست ساعات، إذ تمكن عدد كاف من النواب من التسلل إلى قاعة البرلمان التي كانت محاصرة بالجنود وتمرير قرار ضد محاولة الاستيلاء على السلطة، ما أجبره على التراجع. واستأنف يون، القابع حاليا في السجن، حكم المؤبد الصادر بحقه، مصرّا على أنه تصرف «فقط من أجل مصلحة الأمة».

ونفى الفريق القانوني المدافع عنه التهمة المتعلقة بالمسيّرات، مؤكدا عدم وجود «أي أمر مسبق أو موافقة لاحقة» من جهته بشأن عملية المسيرات التي استند إليها الادعاء. وأوضح محامو الدفاع أن تلك العملية جاءت ردا على إرسال كوريا الشمالية بالونات تحمل نفايات عبر الحدود في ذلك العام، وأنها كانت «عملا مشروعا للدفاع عن النفس» ولا علاقة لها بإعلان يون الأحكام العرفية. ودحضوا ادعاءات المدّعين قائلين إنها «رواية قائمة على التخمين ومحض افتراء».

وتبقى مسألة إرسال مسيّرات إلى بيونج يانج نقطة توتر في العلاقات بين الكوريتين اللتين ما زالتا حالة حرب عمليا، إذ انتهى نزاعهما عام 1953 بهدنة وليس بمعاهدة سلام. وكان الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ قد أعرب عن أسفه في وقت سابق من هذا العام بعدما كشف تحقيق رسمي عن قيام مسؤولين حكوميين بإرسال مسيّرات إلى الشمال في يناير، وهو أمر بدت بيونج يانج ترحّب به في البداية قبل أن تعود وتصف جارتها الجنوبية بـ«الدولة العدوة الأكثر عدائية».

رحلة جوية أمريكية تقل مُرحَّلين إيرانيين تتوجه إلى جمهورية إفريقيا الوسطى

أبوجا – (أ ف ب): توجهت رحلة أمريكية تقلّ مُرحَّلين إيرانيين وأفغانيين وأتراك وجورجيين، إلى جمهورية إفريقيا الوسطى الجمعة، وفق نظام لتتبع الرحلات الجوية ومحام مطلع على القضية. ودافعت إدارة الرئيس دونالد ترامب عن عمليات الترحيل إلى «دول ثالثة»، باعتبارها ضرورية نظرا إلى أنّ الدول الأصلية لبعض الأشخاص الذي تطولهم عمليات الترحيل قد ترفض استقبالهم. لكن هذه العمليات تواجه انتقادات ودعاوى قضائية في الولايات المتحدة وخارجها. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت تحذيرا لمواطنيها بعدم السفر إلى الجمهورية الإفريقية التي مزّقتها النزاعات، وقالت «لا تسافروا إلى جمهورية إفريقيا الوسطى لأي سبب كان».

وفيما يصف ترامب طهران بـ«نظام إرهابي»، تواصل واشنطن ترحيل إيرانيين فروا من الجمهورية الإسلامية، من بينهم امرأتان على الأقل، وفق تقرير لصحيفة نيويورك تايمز. وأقلعت الرحلة من ألكسندريا في ولاية لويزيانا مساء الخميس، ومن المقرر أن تتوقف أولا في غانا التي تشكل بدورها نقطة عبور للمهاجرين الذين يتم ترحيلهم من الولايات المتحدة إلى دولة ثالثة، وفقا لتقرير مراقبة رحلات إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE Flight Monitor) التابع لمنظمة «هيومن رايتس فيرست» غير الحكومية.

وقالت ألما ديفيد وهي محامية أمريكية مختصة بشؤون الهجرة، إنه لم يتضح بعد ما إذا كان سيتم إنزال بعض الركاب من الطائرة هناك، أم أنهم سيواصلون رحلتهم إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. ووسّعت إدارة ترامب نطاق الفئات المشمولة بالترحيل، لتضم أشخاصا يتمتعون بحماية قانونية، كما وسّعت نطاق وجهات ترحيلهم. وتحدث مُرحَلون ومحامون عن معاملة قاسية في غانا واحتجاز لأجل غير مسمى في إسواتيني. ومن غانا وغينيا الإستوائية، وهي مركز ترحيل إفريقي آخر، أعيد بعض الأشخاص إلى بلدانهم الأصلية التي حكم قضاة أمريكيون بأنهم يواجهون فيها خطرا.

ولم يتضح بعد مصير المُرحّلين لدى وصولهم إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. ويبدو أن هذه الرحلة تعكس أول اتفاق بهذا الشأن بين البلد الإفريقي والولايات المتحدة، التي أبرمت سلسلة اتفاقيات ترحيل في إفريقيا وغيرها. ولم تردّ سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى على طلب وكالة فرانس برس التعليق. ومن بين من يُرسلون إلى هذا البلد الإفريقي، الذي يعدّ من الأفقر في العالم، أشخاص يتمتعون بحماية قانونية، بمن فيهم من يحملون «أمر منع الترحيل»، وهو وضع يمنح حقوقا أقل من اللجوء لكنه كان يُعتبر «انتصارا» في محاكم الهجرة في ظل الإدارات الأمريكية السابقة.

وقالت ديفيد لفرانس برس إن «المتجهين إلى جمهورية إفريقيا الوسطى هم في الغالب ممّن يحملون أمرا بمنع الترحيل، ويتحدرون من دول بينها إيران وأفغانستان وتركيا وجورجيا». وفي السنوات الأخيرة، أسهمت بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى جانب القوات الرواندية ومرتزقة روس من مجموعة فاغنر في تحسين الوضع الأمني في جمهورية إفريقيا الوسطى. لكن لا يزال المقاتلون المناهضون للحكومة والجماعات المسلحة منتشرين في أنحاء البلد الإفريقي غير المستقر والغني بالمعادن.

الهند تستدعي مجددا القائم بأعمال السفارة الأمريكية احتجاجا على استهداف سفن قبالة عُمان

نيودلهي – (أ ف ب): استدعت الهند، أمس الجمعة، القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة لديها للمرة الثانية خلال يومين، وذلك في إطار الاحتجاج على الهجمات الأمريكية على سفن تجارية قبالة سواحل سلطنة عمان هذا الأسبوع، والتي أسفرت إحداها عن مقتل ثلاثة بحارة هنود. ونشرت وزارة الخارجية الهندية على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو للدبلوماسي الأمريكي وهو يصل إلى مقرها في العاصمة.

وأعلن الجيش الأمريكي هذا الأسبوع أنه أطلق صواريخ على ثلاث ناقلات نفط، اثنتان منها مسجّلتان في جزر بالاو والثالثة في غينيابيساو، معلّلا استهدافه إياها بأنها كانت تحاول تصدير النفط من إيران رغم الحصار الذي تفرضه واشنطن على موانئ الجمهورية الإسلامية. وشدّد الناطق باسم وزارة الخارجية الهندية راندير جيسوال يوم الخميس على أن «هذه الهجمات يجب أن تتوقف». وأُجْلَت السلطات العُمانية الاثنين بواسطة مروحية 24 بحّارا هنديا من على متن ناقلة النفط «إم تي ماريفكس» التي استهدفتها نيران أمريكية قبالة سواحل السلطنة.

ثم شنّت طائرات تابعة للبحرية الأمريكية الأربعاء غارة على ناقلة نفط أخرى هي «سيتيبيلو»، ترفع علم بالاو أيضا، وكان على متنها 24 هنديا، أعلنت نيودلهي في اليوم التالي أن ثلاثة منهم قُتلوا. وفي أعقاب ذلك، استدعت السلطات الهندية القائم بالأعمال الأمريكي للمرة الأولى وقدمت إليه «احتجاجا شديد اللهجة» على الهجوم الذي استهدف السفينة، قبل أن تستدعيه مجددا الجمعة في أعقاب هجوم آخر.

وأكدت القيادة المركزية للجيش الأمريكي (سنتكوم) الخميس أن قواتها أطلقت النار على ناقلة النفط «جالفير» التي ترفع علم غينيابيساو، وبين أفراد طاقمها عشرون من التابعية الهندية، من دون وقوع إصابات. وتقع سلطنة عُمان عند مدخل مضيق هرمز الذي توقفت حركة الملاحة البحرية عبره برة شبه تامة منذ أواخر فبراير، مع بداية الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة ثانية. ويشكل المضيق ممرا لنحو خُمس شحنات النفط والغاز العالمية.

الصين تعلن احتجاز مواطن أمريكي بشبهة التجسس

بكين – (أ ف ب): أعلنت الصين أمس الجمعة أنها تحتجز مواطنا أمريكيا يعمل محللا في مركز دراسات متخصص في شؤون بورما، للاشتباه في قيامه بأنشطة تجسس. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية لين جيان خلال مؤتمر صحفي إن مين زين «خضع لإجراءات جنائية إلزامية طبقا للقانون، للاشتباه في قيامه بأنشطة تجسس تعرض الأمن القومي الصيني للخطر»، مؤكدا بذلك معلومات صحفية أفادت عن عملية التوقيف في الصين. ولم يوضح المتحدث طبيعة «الإجراءات الجنائية الإلزامية» غير أنها تعني بصورة عامة أنه محروم من حرية الحركة.

وأضاف المتحدث أن «الطرف الصيني أبلغ القنصلية العامة للولايات المتحدة في كانتون بهذه القضية»، مؤكدا أن «حقوق (مين زين) القانونية مضمونة بالكامل». ومين زين عضو مؤسس في معهد الاستراتيجية والسياسة – بورما الذي يدرس الديناميات السياسية والنزاع والموارد المرتبطة بالدولة التي تشهد حربا أهلية منذ انقلاب عام 2021 على حكومة أونغ سان سو تشي المنتخبة ديمقراطيا. وتطرّق العديد من منشوراته إلى نفوذ الصين في المناطق البورمية الحدودية، حيث تُتهم بكين بدعم الفصائل المسلحة التي تناسب مصالحها الوطنية. وقال شخص على صلة مهنية بالمعهد لوكالة فرانس برس، مشترطا عدم الكشف عن هويته لحساسية القضية، إنّه تم توقيف مين زين في الثالث من يونيو في مطار كونمينغ في مقاطعة يونان، المحاذية لبورما.

وأشار شخص آخر على صلة به وطلب عدم نشر اسمه أيضا، إلى أنّ مين «ذهب إلى هناك لحضور اجتماع». وقال المصدر إنّ «عائلته وزملاءه يتابعون الأمر مع مكتب القنصلية هناك»، مضيفا «أعرف أن عائلته تشعر بالقلق». ولم ترد وزارة الخارجية الأمريكية ولا معهد الاستراتيجية السياسية المختص بشؤون بورما، على طلب التعليق. ويقع مقر المعهد في مدينة شيانغ ماي شمال تايلاند، وهي مركز للمنفيين السياسيين من بورما منذ الانقلاب.

يقول محلّلون ومن بينهم العاملون في معهد الاستراتيجية السياسية المذكور، إنّ الصين دعمت بشكل متقطع كلا من الجيش والمتمردين في الحرب الأهلية، وفقا لمصالحها الاقتصادية والأمنية المتغيّرة. وأعلنت وزارة الخارجية في بكين الجمعة أن الرئيس البورمي الجديد مين أونغ هلاينغ سيقوم بزيارة رسمية إلى الصين الأسبوع المقبل. وقال المتحدث باسم الوزارة «بناء على دعوة من الرئيس شي جينبينغ، سيقوم رئيس بورما مين أونغ هلاينغ بزيارة دولة إلى الصين في الفترة من 15 إلى 19 يونيو.

وخلال الزيارة، سيجري الرئيس شي جينبينغ محادثات معه، كما سيلتقي به كل من رئيس الوزراء لي تشيانغ ورئيس مجلس الدولة تشاو له جي بشكل منفصل». والصين شريك مهم لبورما التي تعاني عزلة دبلوماسية منذ الانقلاب العسكري الذي قاده مين أونغ هلاينغ. وأقدمت الصين على استثمارات كبيرة وتقدم مساعدات عسكرية لبورما التي تشترك معها في حدود بطول 2100 كيلومتر.